الزمان - السنة الحادية والعشرون العدد 6284 الاربعاء 21 من جمادى الاخرة 1440 هـ 27 من شباط (فبراير) 2019 م

الدور الحكومي بإعادة النظر

الشياملة في التعريف القانوني

لتوصيف هذه المهنة كوظيفة

في دوائر الدولة وهذا بحتاج

ان يعرف الوزير والمدير العام

مضمون هذا التوصيف الوظيفي خارج ضغوط هذا

شخصيات الحزب المسيطر

على الوزارة "من عظام الرقبة

'في مناصب قيادية لإعلام

الوزارة ضمن مكتب الوزير،

كل ذلك حول الاعلام الحكومي

الى جسم متهالك لا برنامج

وزارة يتضمن نافذة تحت

عنوان (حكومة المواطن)

اعلامي استطلاعا علميا عن

ثقة الجمهور من أصحاب

المصلحة بالتعامل مع هذه

الوزارة بما يممكن وصفه

إنجازاتها ضمن البرنامج

ما تقدم أفكارا بصوت عال، اذا

ما اتفقت إدارة المجلس الأعلى

لكافحة الفساد معها فكاتب

هذه السطور له اكثر حسنة،

وان اختلفت معه فله حسنة

واحدة تتمثل في صوته من

اجل العراق .. وطن الجميع،

مربع نص

□ إقرار المنهاج الحكومي من

قبل مجلس النواب .. يمنح

المجلس الأعلى لمكافحة القساد

□ اعتماد معايير الجودة الشاملة والتقييم المؤسسي

يبعد إدارة الحكومة عن مفاسد

□ غـلق (( الأبـواب الـدوارة))

للفساد تتطلب فتح(( الحوار

□ الاعلام الحكومي ... مفتاح

الشفافية والمساءلة المجتمعية

ولله في خلقه شيؤون !!

الاعتراف الدستوري

الوطني)) الشيامل

الحكومي ؟؟

## المجلس الأعلى لكافحة الفساد ٠٠ فرضيات وحلول



منذ صدور الامر الديواني السيد عبد المهدي ثقة مجلس النواب بصفته الدستورية بتشكيل المجلس الأعلى لمكافحة ممثلًا للشبعب العراقي في نظام الفساد، ثمة تحليلات عن برلماني ، تمكن مجلس الوزراء دستورية هذا المجلس، تذهب الكثير من الآراء الى عدم جدوى ان يصدر قراراته وفقا لما ورد الستاسات العامة للبرنامج في ماتن هذا المنهاج تحت الحكومي في فقرة مكافحة عنوان ( الفساد والهدر العام) في معاجلة جذور الفساد الفساد ولَّن يَكون هذا المجلس تتنشيف منابعه من خلال الا اطاراً بشقل تلك الإجراءات مراجعة القوانين والأنظمة التي لابد وان تقوم بها الجهات والتعليمات والضوابط النافذة الرقَّاسة بمختلف أنواعها. كل التى تسمج للمفسدين ذلك ينظرح التساؤلات عن باستغلال الشغرات فرضيات عمل هذا المجلس والحلول المطلوبة لبلورة والتناقضات وإعادة منظومة تطبيقات عملية تمنع الفساد شنفافة وفاعلة تؤسس ليبئة عمل تعزز النزاهة وتحارب وتحد منه أولا، وتتعامل مع الفساد . واجد في هذا النص الاطار الزجري الرداع بموجب ما يمنح السيد رئيس مجلس القوانين النافذة ، لكن هذه التطبيقات تصطدم بمفاسد الوزراء صلاحيات واسعة تستند دستوريا الى التفويض المحاصيصة، وتبراكم نتاج أخطاء التأسيس للدولة الممنوح له من مجلس النواب، وكانت هناك سابقة مهمة في العراقية المعاصرة ما تعد إقرار مجلس النواب ما طلبة 2003 ما بجعل أي شخصية في حكومة السيد عادل عبد الدكتور حيدر العبادي لمحاربة المهدى عاجزة عن امتلاك تنظيم داعش الإرهابي، فجاء الحلول الكلية ، وتجبرها على اول نموذج في التخويل اللَّجُوء الى الحَلُول ربما البُرلماني لحكومته، فيما تثار الترقيعية لمواجهة أزمات علامات الاستفهام عن نجاح حكومة الدكتور العبادي في عاجلة، او الجزئية لتفكيك معضلة الفساد، فيما هي الانتصار على تنظيم داعش الفرضيات مكافحة الفساد في رؤية ورسالة المجلس الأعلم، لمكافحة الفساد وهي الحلول التى يمكن طرحها على طاولة

> الجانب الدستوري ربما يتفق الفقه الدستوري في اعتماد المنهاج الحكومي من قبل محلس النواب في حلسة

المهدي، وهكذا ينظر الى تشكيل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد، لكن هل تكفى الاجتماعات التنسيقية دون اعتماد نماذج محددة من فرضيات معتمدة إقليميا ودوليا وحددت خارطة الطريق لها في البرنامج الحكومي، وأبسرز هذه الفرضىيات:

أولا: اعتماد معيار الجودة

الشاملة في التقييم المؤسسي الفعال وألمنتهى بتدوير المناصب القيادية الوسطى في ملاكات الحكومة ، هذه المواصفة الدولية التي اعتمدت في مـؤسـسات الـدولـة وتم تشبكيل اقساملها ترتبط بمكتب الوزير ولكنها حتى اللحظة مجرد ((ديكور)) في تريين فشل الإدارة العامة لتجاوز مفاسد المحاصصة ، نعم النظام العراقي برلماني ونحتاج الى التوازن الوظيفي ، لكن في السباق بين الكفاءأت والنخب الإدارية لتحقيق ما يؤكد مصداقية التمثيل البرلماني للشعب وليس العكس ، وهذه ربما اصعب مهمات الوزراء، وهو ما أشار اليه وزير الكهرباء الدكتور لؤي الخطيب خلال لقاءه على قناة العراقية بكون اعداد رسالة جوابية على رسالة بروتوكولية غير متوفر في ملاكات المفترض انها تمارس عملها وفق الحد الأدنى المطلوب من المعايير الدولية فسكف سهذه الملاكسات وهي تمارس هذا العمل في التفاوض وإقرار عقود بمتليارات

الإرهابي دون تفعيل الحرب ثانیا :تبنی مهمات تدریب القيادات الوسطى من جهة على مفاسد المحاصصة على الرغم من المقولة المشبهورة بان مركزية بتطبيق معايير الجودة والتطوير المؤسسي وفي منهاج الفساد والإرهاب وجهان لعملة اكاديمي متجدد يتحاكى الأدلة المعرفية لإدارة المشروعات تأجيل المعركة مع مفاسد المعتمدة في الشركات الكبرى، المحاصصة في حكومة العبادي وهذا يتطلب فتح معاهد تعليم لأسباب داخلته او إقليمية ستمرليس على نموذج وحتى دولية، تجعلها المعركة التعليم المستمر في الجامعات التصويت على نيل حكومة الأساسية لحكومة السيد عبد

الدولارات ؟؟

العراقية انما بما يحقق التطوير المنشبود لتقيص السروتسين الإداري وإنجساز المعاملات باقل الخطوات وتقيص الكلفة الزمنية والمالية في مراجعة المواطن للدوائر الحكومية ، وهذا منهاج غائب عن اقسام الجودة في اغلب مؤسسات الدولة، ويمثل ابرز باب للابتزاز والرشوة يفترض بهذه الأقسام العمل على غلقه من خلال إعادة النظر في هيكلة العمل الإداري وتصحيح مساراته هي ليست بالمهمة المستحيلة لكن صعوبتا تكمن في تحديات مفاسد المحاصصة التي تجعل السعض من القيادات الوسطى فوق سلطة وصلاحيات القيادة العليا للوزارة تحت مسميات حزيية

بعناوين معروفة. ادلة عمل ثالثا: من الفرضيات المهمة في تحويل مفردات المنهاج والبرنامج الحكوميين توحيد ادلة عمل المؤسسات الحكومية بالشكل الذي يؤكد شفافية الإجسراءات امسام المسواطن -المستفيد وتحويل هذه الإحراءات تساعا الى نموذج الحكومة الالكترونية، هناك 23 استراتيجية وطنية ما زالت على الرفوف العالية يسبب عدم وجود ادلة عمل موحدة للأعمال الحكومية، وإصدار هذا الدليل خطوة مهمة في اعتماد معايير الشفافية ضمن ما يعرف بمدركات الفساد التي تصدر عن منظمة الشفافية الدولية.

اعلام حكومي رابعا: ما يصدر من بيانات عن الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلد، فهناك احصائيات عن معدلات التضخم والبطالة والفقر والنمو والتنمية المستدامة التي تصدر عن وزارة التخطيط لكنها تعلن متأخرة عن موعدها المقرر، اغلب وسائل الاعلام المحلبة لا

نُشرات الإخبار ، الكُثير منَّ المعلومات تختص بها وزارة المالية بموجب قانون الموازنة العامة لاتنشر فيما ينص هذا القانون على شيفافية صرف أموال الموازنة العراقية لكى يتعرف عليها المواطن، فهل يستطيع أي صحفي استقصائی ان پقارن بین مصروفات مكاتب الرئاسات الثلاث وبين مصروفات أى وزارة عراقية تعنى الخدمات العامة ، عندها يمكن الحديث عن وجود شيفافية وفي نقل المعلومات ، وهي مهمة من مهمات مواصفات الجودة في تطبيقات الحكومة الالكترونية التى وقعت الحكومة العراقية عليها منذ عام 2007 اتفاقات مع البنك الدولي !!

بارزة ولايتم تداولها في

المثال الاخر تقارير الأجهزة الرقابية والتصريحات التي تصدر عنها، فتقارير الأجهزة الرقابية الدورية ما زالت غير قادرة على اقتاع الصحفي، والمواطن على حد سواء، أن هذه الأجهزة قد عملت ما يتوجب عليها عمله في محاربة الفساد المتفشي في عموم الجهاز الحكوَّميّ بل وفي الكثير من مفاصل القطاع الخاص، واذا تم مقارنة هذه التقارير السنوية مع ارقام عدم قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة للكثير من المواطنين الذين يصنفون بكونهم تحت او على خط الفقر الخدمات الأساسية المذكورة فى حقوق الانسان التي

> بشرعيتها . عصا الحلول

يعترف الدستور العراقي

هل يمتلك المجلس الأعلى لمكافحة الفساد عصا مثل نبى الله موسى لتأكل افك مفاسد المحاصصة ؟؟ بالتأكيد كلا !! في هذا السياق يبدو من المكن عرض المقترحات التالية تنشر هذه الاخبار في مواقع كنموذج لتطبيقات مهنية

صرفة تضع مفاسد المحاصصة الفساد وابرزها جرائم الفساد في إطار العلاج التدريجي وتفتح أبواب حقيقية للإصلاح العام في القيمة الوظيفية

مؤشر قياس

أولا: اعتماد اليات محددة نموذج تجميع الملفات لإعداد مشروع الموازنة العامة بتحويلها تدريجيا من نموذج البنود الى موازنة البرامج التنفيذية ، على ان تكون هذه ذات المفاسد ، وهناك عدة نماذج الالية تضع نواة المؤشر الوطنى لقياس الفساد من خلال معادلة بسبطة ، بان نتائج مفاسد المحاصصة الوطني آلملائم لزمان ومكانّ منهجي لعمله ، فموقع كلّ انتهت الى زيادة معدلات الفقر والبطالة والتضخم، فتكون الرؤية الوطنية حسب ما ورد في منهاج الحكومة المقرمن قبل مجلس النواب بان تقاس الأموال التي تصرف على البرأمج التي تقدمها كفة مؤسسات الدولة مقابل تقليل النسب العالبة لهذه المعدلات التى وضعت لها استراتيجيات متعددة الأنماط للحد من الفقر والنهوض بالقطاع الخاص لتقليص البطالة وهكذا دواليك، ويمكن للمحلس الأعلى لمكافحة الفساد إيجاد معادلة نوعية لقياس الفساد في هذه البرامج في نتائج التحليل الكمي وتحليل مضمون الناتج النوعي تبنى على اساسهما معادلة رياضية كمقياس وطنى للفساد وهناك اكثر من دراسة قدمتها

> النزاهة . توافق مرغوب ثانيا: لابد لإدارة المجلس الأعلى

لمكافحة الفساد من فتح أبواب الحوار مع كفة الجهات في تحليل نموذجي لاستقراء مدى تقبل او رفض الرئاسات الثلاث لاحراءات تعتمد في منع النفساد بكونها إجراءات إدارية ، وأبضا استشعار موقف المُحِلِّس الأعلى للقضاء في التصدي الزجري لجرائم مهنية قولا وفعلا ،ناهيك عن

في هذا السياق ومنشورة ضمن

اعمال المؤتمرات العلمية لهيأة

السياسي، كون التسويق السياسي الصحيح يؤدي الي مدخلات صحيحة في حركة القرارات المتعلقة بمواجهة مفاسد المحاصصة، عكس

واستخدامها في المساومات الحرب أو ذاك أو توظيف السياسية عندها سيتحول هذا المجلس الى نموذج جديد من إقليمية ودولية يمكن استقاء الخبرة منها في هذا الموضوع بما ينتهى الى بلورة النموذج مخرحات هذا الحوار على طاولة ربما تكون دورية بين إدارة هذا المجلس والجهات والسؤال هل قدم أي مكتب ذات العلاقة . اعلام وطني

ثالثا: ابرز معالم التخطيط للإعلام الحكومي انه نتيجة وقائع مطلوب تسويقها من قبل المكاتب الإعلامية في مختلف أجهزة الدولة، وهذا يتطلب قبل أي شيء براءة هذا الخطاب من ذئاب ألجيوش الكترونية وهي مهمة لا تبدو بالسهلة وسط مفاسد المحاصيصية، ربما المكان الأول الذي يفترض ان يستهدف بالإصلاح هو الاعلام الحكومي وتنقيته من شوائب هذه المفآسد ومن أولئك الذين تطفلوا على مهنة السلطة الرابعة ، لان أي تحشيد باتجاه المناصرة المجتمعية لبرنامج الحكومة المقبلة دون برنامج اعلامي محترف ،غير متحزب ، خارج اطار مذاهب الأشخاص وميولهم الفكرية ودعمهم من الحامعات المسلحة، يعنى إعادة نظر شاملة بهذه المكأتب وبكل من يدعى صفة الصحفي او الإعلامي.

وهي أيضًا دعوة لكَّل النقابات

والاتحادات المهنية ، بإعلاء

شأن هذه المهنة وتعظيم دورها

كمهنة إصلاحية تشترطان

تكون هذه النقابات والاتحادات

ويحتاج الى ((مهنية)) معترف □ صحفي وباحث سياسي عراقي

العراق ولعنة الموارد

## الإعتماد الواضع على النفط يعوق الخطط طويلة المدى

علي سريع

السوق العالمية وبالتالى تتراجع

العوائد المالية للدولة. أن "لعنة

الموارد" هذه وان كانت تشمل

موارد طبيعية كثيرة، فأنها

تنطبق على نحو خاص على

البلدان الغنية بالنفط والمشاكل

التي ادت اليها حيازة ثروات

نفطية في بلدان كليسا وفنزوسلا

ونايجيريا وأنغولا وبعض

جمهوريات الإتحاد السوفياتي

السابق فضلاً عن بلدان اخرى

في انحاء مختلفة من العالم.

العراق بالطبع هو احد هذه

البلدان ويُعتبر أحد أفضل

الأمثلة على لعنة الموارد في ظل

تجربة البلد مع الثروة النقطية

تحت حكم أنظمة عسكرية

وإستبدادية كما في حكم نظام

صدام حسين. أن التّحدي الأكسر

الذى بواحهه العراق في مرحلة

ما بعد صدام هو قدرته على

تجنب فخاخ "لعنة الموارد" هذه

من خلال التعلم من التجارب

الانجابية والسليبة لليلدان

الإخرى. من بين افضل الدول

مكثف في صندوق ثروة سيادي بلغت قيمته في عام 2014 اكثر

من 800 مليار دولار، ليمثل بذلك نحو واحد بالمئة من

مجموع الاسهم المالية في العالم. بحلول شهر تشرين الاول

من عام 2017 ارتفعت قيمة هذا الصندوق لتبلغ اكثر من 998

مليار دولار، اي اقل بقليل من ترليون دولار، وهو بذلك يمثل

اكبر صندوق ثروة سيادي في العالم. يَستخدم نحو 4 بالمئة

تقريباً من الفائض المالي في الصندوق سنوياً في مشاريع

في عام 1993 صباغ الإقتصادي التّريطاني ريتشارد م. اوتي (Richard M. Auty) مصطلح لعنة الموارد" ليصف عبره كيف إن التطور الإقتصادي والسياسي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية غالباً ما يكون . انطأ والفساد والعنف اكثر مقارنة بالبلدان التي تمتلك موارد طبيعية اقل. إنّ الدرس المستخلص مما اشار اليه اوتى هو ان الإعتماد الواضح علىّ سلعة هي عبارة عن مورد طبيعي في سوق عالمي تتقلب اسعارة صعوداً ونزولاً من عام الى اخر يجعل من الصعب على الحكومات ان تنضع خططاً طويلة المدى تقوم بموجبها بالانفاق السخي على مشاريع البنية التحتية وغيرها من المسشاريع ذات الجدوى الإقتصادية، ثم يكون عليها فجأة ان تحد من هذا الإنفاق بشكل حاد عندما تنخفض اسعار المورد الطبيعي في

البنية التحتية العامة.

التي تمثل نجاحاً واضحاً في إدارتها لشروتها النفطعة وضمانها ان شعبها يتمتع بُفوائد هذه الشروة في ذات الوقت الذي يتجنب فيه الفساد والصراعات المرتبطة بها تقليديأ هي النرويج. بالرغم من أنّه تصعب مقارنة النرويج بالعراق على مستويات كثيرة، فأن هناك الكثير مما يمكن تعلمه من هذا البلد بخصوص كيفية ادارته لثروته النفطية الضخمة. صحيح ان النرويج شعب منسجم بدون الكثير من التنوع العرقي والديني الموجود في العراق وهناك قدر عال من ثقةً الشبعب بمؤسسات الدولة فضلأ عن وجود تاريخ طويل من الديموقراطية على المستويين السياسي والإجتماعي، وهُذَّه

كلها عوامل لاتنطبق على العراق او أي بلد غنى بالنفط في الشرق الاوسط وأميركا اللَّاتينية، لكن هناك الكثير مما التى تُدار لمصلحة افراد. يمكن تعلمه من كدفدة ادارة استثمار عوائد النفط على نحو مكثف في صندوق ثروة سيادي بلغت قيمته في عام 2014 أكثر من 800 مليار دولار، ليمثل بذلك في حالة النرويج، يجري استثمار عوائد النفط على نحو

انعكست هذه الادارة الناحجة للصندوق ايجابأ على الطبقة السياسية التي تقع عليها مهمة الادارة هذه وهو ما يظهر بمستوى الثقة العالى شعبيأ في النرويج بهذه الطبقة كما يظهر هذا من الانتخابات الديموقراطية في البلد حيث

الشعب عموماً وليس لفائدة مجموعة صغيرة غنية فيه. من افضل الأمشلة على الادارة الناجحة لعوائد الثروة النفطية بهذا الصدد هو تأسيس صندوق ثروة سيادي. طبقاً لمؤشر سوفرين ويلث فاند (SWF) يُعرَف صندوق الثروة السيادي على انه صندوق او كيان استثماري تمتلكه الدولة يتم تشكيله عبر الإستفادة من المبالغ الفائضة لدى الدولة وعمليات تبديل العملة الرسمية وعوائد عمليات الخصخصة ودفوعات التحويلات المالعة الحكومية والفائض المالي والعوائد المالية المتحصلة من الصيادرات. يستثنى تعريف صندوق الثروة

السيادي اشكالاً معينة من الموارد المالية بينها احتياطي العملة الأجنبية المودع لدى السلطات المالية الرسمية لاغـراض دفع فـروقـات ... او لأغراض السياسة المالية، ومن المشاريع المملوكة للدولة بالمعنى التقليدي، وصناديق تقاعد الموظفين الحكوميين (التي تُمول من دفوعات من جانب الموظفين او اصحاب العمل) او الاصول في حالة النرويج، يجري

نحو واحد بالمئة من مجموع الاسهم المالية في العالم. بحلول شهر تشرين الاول من عام 2017 ارتفعت قيمة هذا الصندوق لتبلغ اكثر من 998 مليار دولار، اي اقل بقليل من ترليون دولار، وهو بذلك يمثل اكبر صندوق ثروة سيادي في العالم. يُستخدم نحو 4 بالمئة تقريعاً من الفائض المالي في الصندوق سنوياً في مشاريع البنية التُحتية العَّامة. "

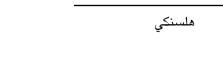
تعد ادارة هذا الصندوق احدى

النرويج لعوائد ثروتها النفطية المؤشرات التى يعتمدها واستخدامها على نحو يفيد تُعتبر هذا نقطة قوة آخرى في هذا البلد الأوربي إذ إنه تُخلقَ فرص عمل جديدة على نحو دائم في القطاعات غير النفطية في معىشىة عال.

متقابل التغذاء" والودائع الحكومية العراقية في المصارف

كان في هذا الصندوق 900 مليون دولار بحلول تشرين الأول في عام 2017، اي ما يمثل اقل من 1 بالمئة من قيمة الصندوق النرويجي .حتى وان كان إنشاء هذا الصندوق خطوة صغيرة، فإنها خطوة في الإتجاه الصحيح والأمل هو انه ذات يوم سيقرر العراق ان يستثمر أكَثْرُ في هذا الصندوق عندما يتحقق الإستقرار السياسي ويتجاوز البلد مشباكل الأمن داخليا والصراع مع الجيران خارجياً. مع ذلك، ستكون من مصلحة العراق دراسة النموذج النرويجي في ادارة العوائد النفطية عبر صندوق ثروة سيادي على نحو شفاف وحكيم. من الواضح جداً ان العراقيين لا يثقون بمؤسسات الحكم في بلادهم بعكس النرويجيين الذين يمتلكون مثل هذه الثقة، ومن ثم فإن ادارة الحكومة العراقية لصندوق ثروة سيادى على نحو شفاف وحكيم سيسهم كثيرا ف دفع العراقيين الى الشقة





ثمة مرادفات جوهرية للمطالب والمتغيرات الشعبية ، ابرزها توفير العمل ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والقضاء على الفقر ، واستغلال طاقات الانتاج وتحديثها ، وتوفير الفرص المتاحة للقطاعات الشبابية ، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين ، وضبط تقلبات السُّوق ، وتشغيل وتحديث المصانع الوطنية ، ودعم القطاع الخاص لكي يكون منتجا وفاعلا في اقتصاد السوق ، وتنمية وتوسيع وتحديث القطاع الزراعي . هذه العوامل وغيرها من أهم المتطلبات الوطنية لقمليات التغيير ، وهي عناصر الاستجابة للحركة التغييرية الشَّعبية ، وبما إن العراق واحداً من أهم دول المنطقة العربية كان يتمتع بصناعات وطنية معتبرة ، ويمتلك قدرة وطنية على الابداع والتنوع الفكري في خدمة تحديث وتطوير المنتج المحلى ، فأن مختلف الاحباطات والازمات والحروب التي عاشها منذ الربع الاخير من القرن الماضي قد غيرت من مسارات نهضته وخلقت عوامل التراجع في بنيته التجتية وفي حياته المعيشية وفي مجريات صناعاته الوطنية . وقد تم تحويل الكثير من المعامل والمصانع المنتجة محلياً وتغطى الكثير من احتياجات المجتمع إلى مصانع حربية واخرى رديفة ومساعدة لها ، كما تم بيع العديد من المنشئات للقطاع الخاص وعرقلة مساعدته في المواد الاولية بسبب الحروب تارة والحصار تارة أخرى والانتقائية في الرؤية الاقتصادية .

وبعد 2003 كان التصور المطروح إنه بالامكان تحويل المُصانع الحربية إلى مدنية وإعادة الانبعاث للمعامل والمصانع المتوقفة وتحديثها وتشغيل الاف من الايدى العاملة العاطلة عن العمل وامتصاص البطالة التي شكلت جزءً اساسياً من عوامل عدم الاستقرار الأمني في البلاد. فبدلاً من أن نرى هذا التوجه ، تم إغراق السوق بالمنتجات والبضائع الرديئة جداً من دول الجوار ، واطّلقت يد الاستيراد بدون ضوابط ومعاينة واشراف ومراقبة لتجار الارصفة والتجار المغالين في الربح السريع دون اعتبار لنوعية وصلاحية البضائع بحيث صارت السوق العراقية مرتع لكل المخالفين والمجازفين بصحة الانسان من دول الجوار وفي داخل البلاد ، واصبحت عديد البضائع منتهية الصَّلاحية في دول التوريد وصالحة للاستهلاك في السوق العرَّاقية ولم يتوقف الأمر عند سوء المواد الغذائية والكهربائية والملابس الموردة للعراق ، وإنما شمل العديد من المواد الطبية المباعة في الصيدليات ، بحيث صار الصيدلي يسأل المريض تريد دواء أصلي أوربي أم دواء على الماشي بسعر زهيد .

نسمع بألليارات من الدولارات لتغطية حاجة السوق المحلية ، وهذا صحيح ، لكننا لم نجد جهدا مثابراً وخطة عمل رصينة واموال مخصصة لاعادة تشغيل وتحديث الصناعات والمعامل المتوقفة ، ولو بدء المعنيون والمختصون في هذا الجانب الانتباه لهذه المسألة الاقتصادية الصناعية الحيوية لتم معالجة الكثير من الاختناقات في تراكم الايدي العاملة العاطلة عن العمل ، وضخ المواد المصنعة عراقيا إلى السوق المحلية .

وقد سمعنا مؤخراً وكثير مانسمع بأن نحو (3) مليارات دولار تم رصدها لاعادة تشغيل وتحديث وتطوير المعامل والمصانع العراقية ، ومثل هذه الخطوة لو تم التعامل معها بجدية لأمكن حل الكثير من القضايا الجوهرية من بينها امتصاص البطالة ورفد السوق بالكثير من الحاجات الضرورية من المنتج العراقي والاستغناء عن الكثير من البضائع المستوردة الرديئة وتحديث وتوسيع وتطوير السيطرة النوعية للاشراف على المنتج وفق القياسات العالمية. فعلى وفق رصد المنظمات الدولية بأن نسبة 23 بالمئة من المجموع الكلي لسكان العراق يعيشُون تحت خط الفقر ، وبعد انطلاق الاستراتيجية الوطنية عام 2007 وقيامها بمسوحات ميدانية في ضوَّ التعاون المشترك بين وزارة التخطيط والبنك الدولي وعملت على قياس مستوى المعيشة ورسم خارطة عمودية واقعية لتقليص خط الفقر لـ ( 7) ملايين إنسان معظمهم في المناطق الجنوبية فقد تم تقليص الفقر إلى حد معقول قياساً بعام (2005) ولكن هذا لم يغير بشكل جوهرى من أزمة الفقر في العراق وأن القضاء على هذه الحالة المريعة هو المقياس الحقيقي لتقدم واستقرار الدول ، وبما إنّ العراق بلداً غنياً لايجوز بالمطلق أن يعيش ربع سكانه تحت خط الفقر فهذا يعني بالتأكيد على الخلل في إدارته السياسية والاقتصادية . إن أي دولة وقوى سياسية حاكمة لها يقاس مدى نجاحها بالقضاء على الفقر ال وترشيد الخط البياني للمنتوج المحلي الصناعي والزراعي وتقدمها في معالجة القضايا الحيوية فى البنية التحتية والاستجابة لضرورات الناس ودعم وتطوير الصناعات الوطنية ، هكذا تقاس الدول والاحزاب الحاكمة ، ولكن مايجري في العراق هو خارج المألوف فعلياً ، صراعات ومناكفات سياسية ، وتجاوزات على المال العام والامن لقومي للبلاد وخرق لمشروعية الانسان في ابسط مستلزمات الحياة ، وفوق هذا وذاك يقولون بأن الميزانية تعدت المائة مليار دولار ، ويتشاطر علينا السياسيون وكتلهم بأنهم سيوزعون فائض النفط على الشعب ، هذه في كل الاحوال سياسات طفروية انية لمصالح ذاتية ، إن مايريد الشعب والبلد هو خطة عمل سياسية اقتصادية رصينة تنتقل بالانسان من حال إلى حال ولم تتغيير بتغير الاشخاص وإنما تستند الى المؤسساتية والتطوير والارتقاء الدائم على وفق حاجة الانسان ومتطلباته المعيشية ، هذا هو المطلوب ، ولذلك فأننا ننصح باللجؤ إلى إدامة وتشغيل وتحديث المصانع العراقية وهي بالمئات بدلاً من أن يأكلها الصدأ ، وإذا لم يتم الالتفات إلى هذه المعامل والمصانع فأن هناك خللاً حقيقياً أقل مايقال عنه هناك اطراف ودول مستفيدة من هامشية الوضع الاقتصادي العراقي وشيوع الجوع وسريان أفة البطالة والفقر . وان المثير للجدل ، فإن المحافظات تطالب باطلاق يدها واعطائها كامل الصلاحية في التصرف ، ولكن يبقى السؤال

ماذا فعلت تلك المحافظات بمواردها؟ ، وهل اجرت تغييرات حقيقية في البنية التحتية والبطالة عبر السنوات الماضية؟ ، نعم جرت بعض المتغيرات لاسيما في محافظة النجف لكن معظّم محافظات العراق تعيش ظروفاً سيئة ، فيبدو بالرغم من مرور سنوات طويلة لم نلاحظ تغيرافي ادارات العمل ولا في قيادة الخطط وتنفيذها ولازالت المحسوبية الحزبية المريضة هي الطاغية على المصلحة الوطنيّة. فلابد من التريث في قراءة تلك المطالب، لكي لاتتحول تلك المحافظات باداراتها الراهنة إلى فزاعة تخوف بغداد . النَّاخبون النَّرويجيون في اختيار زعمائهم السياسيين. لا سنطيق هذا الأمر مثلاً على الكويت التي أسست ايضا صندوق ثروة سيادي هائل من عوائد تروتها التفطّية لكن لا یوجد مستوی ثقة شعب بالطبقة السناسية الكويتية كمأ هو الحال بالطبقة السباسية النرويجية. لقد كان الاقتصاد النرويجي متنوعا حتى قبل اكتشباف النفط وحتى يومنا هذا يواصل هذا الإقتصاد تنوعه.

هذا الإقتصاد ما يساهم في استمرار تمتع السكان بمستوى في حالة البعراق، جرى إنشاء" صندوق تطوير العراق باستخدام العوائد المالية المتراكمة من مبيعات النقط والغاز فضلاً عن المبالغ المتبقية في صندوق برنامج النفط

طبقاً لمؤشر سوفرن ويلث فاند (Sovereign Wealth Fund)

بحكومتهم.

www.azzaman.com